

المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان

د. الأسقف. هنري تيسيه.

رئيس الأساقفة بالجزائر.

من البديهي القول :

أن كل ديانة تحمل إلى الناس رسالة عن حقوق الإنسان، ذلك أن الأديان كلها تقيم علاقة بين احترام الله واحترام الإنسان، كخلقة لله في الأديان التوحيدية، أو كفيض أو تجلي لله في الإطار الأسوي، إذن من الطبيعي أيضا أن نجد في بداية المسيحية، وفي إنجيل يسوع، رسالة قوية حول احترام الإنسان، سوف نذكرها لا حقا.

لكن هذه الملاحظة العامة لا تكفي، فكلما لا يهدف إلى البحث عما تقوله المسيحية من احترام للقريب بشكل عام، بل إلى أن نحدد موقف الكنيسة الكاثوليكية بالنسبة لنظرية حقوق الإنسان بالمعنى الجديد للكلمة، هذا الموقف هو نتيجة مسيرة تاريخية طويلة.

في الواقع، الإنسانية، التي فكرت في ذاتها، لم تع إلا تدريبا الحقوق المحددة في إعلان الأمم المتحدة في عام 1948.

سأحدد الموقف المسيحي إزاء حقوق الإنسان وخاصة الموقف الكاثوليكي، لأنه إذا أردنا أن نوضح موقف باقي الكنائس (أي الأرثوذكسية والبروتستانتية) المتجمعة في المجلس في جنيف، وجب علينا أن نقوم بدراسة أخرى.

لن أتطرق في سياق حديثي إلى موضوع التجاوزات البالغة، التي لحقت بحقوق الإنسان والتي ارتكبت تحت اسم الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى، حتى عصر النهضة الأوروبية وذلك مع محاكم التفتيش والحروب الصليبية، ورفض حق الوجود للأقليات الدينية.

هذا موضوع آخر، أقصد في هذا البحث أن أحدد الموقف الحالي للكنيسة الكاثوليكية: فأقدم أولا عرضا عن التطور الجديد في مواقف الكنيسة الكاثوليكية، مقابل بروز عقيدة حقوق الإنسان في المجتمع، ثم في المرحلة الثانية سوف أوضح الموقف الخاص للكنيسة بالنسبة لهذه العقيدة.



أ- رفض الكنيسة الكاثوليكية ثم موافقتها على عقيدة حقوق الإنسان

1- إعلان ظهر خارج الأوساط الكنسية:

ظهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 1948، في إطار غاب عنه التأثير المباشر للكنائس المسيحية، وقد حضر هذا الإعلان أيضا في إطار يخرج عن العمل المباشر للكنائس المسيحية.

هذا واضح إذا استندنا إلى تاريخ نشأة النظرية الحديثة لحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان والمواطنين في الثورة الفرنسية عام 1789. أعلنت في إطار كان المجتمع الفرنسي فيه يتحرر في نفس الوقت من الحكم الملكي والحكم الكنسي، المراجع المباشرة لهذه الوثيقة ترجع أولا إلى فلسفة الأنوار وليس إلى تعاليم الإنجيل.

2- استنكار عقيدة حقوق الإنسان من قبل بيوس التاسع:

المسافة الشاسعة التي نشأت في القرن الماضي بين الكنيسة الكاثوليكية والنظرية الكاثوليكية لحقوق الإنسان تظهر بوضوح في Syllabus ، وثيقة للبابا بيوس التاسع (بابا من عام 1846 إلى عام 1878) نشرت في عام 1864.

استنكر هذا البابا بشكل قاطع البنود الأساسية للإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، مثلاً، يكتفيان لإثبات ذلك، فمن بين المقترحات المرفوضة من قبل البابا، نذكر بشكل خاص هذين البندين: "كل إنسان هو حر بالاعتناق وبالاعتراف بالدين الذي يهديه إليه نور العقل باعتباره الدين الحقيقي" (Syllabus 15)، "يجب أن تكون الكنيسة منفصلة عن الدولة والدولة عن الكنيسة" (Syllabus 55).

ولكن مع البابا التالي، ليون الثالث عشر (بابا من عام 1878. ليون الثالث عشر (بابا من عام 1878 إلى 1903)، أخذت الكنيسة الكاثوليكية موقفاً مختلفاً توضح خصوصاً في رسالته "الحقيقة الجديدة" Rerum Novarum (1891).

تقدم هذه الوثيقة أسس التعليم الاجتماعي للكنيسة والتي سيتوسع بشرحها البابوات فيما بعد، خاصة مع البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته "مائة عام" (Centesimus annus) بعد الحقيقة الجديدة.



3- موافقة الكنيسة على عقيدة حقوق الإنسان هو أمر حديث:

لفهم موقف الكنيسة من الصياغة الحديثة لحقوق الإنسان، وجب علينا أن نعي المسافة التي قامت منذ البداية بين مسألة حقوق الإنسان والمفهوم الكاثوليكي لتنظيم المجتمع المسيحي. المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان الذي سنعرضه، يوضح موقف الكنيسة الحالي وليس موقف الكنيسة في العصور الماضية.

في سياق الحديث، سنشير في كل مرة إلى القيم الإنجيلية وإلى المفكرين المسيحيين الذين سمحوا بهذه المعرفة.

إن الوثائق الأساسية للكنيسة الكاثوليكية في بداية القرن العشرين، تفتح تدريجياً على نظرة حقوق الإنسان، وتشكل ما يسمى بـ "التعليم الاجتماعي للكنيسة"⁽¹⁾.

يجب انتظار المجمع الفاتيكاني الثاني (1961-1965) لإيجاد تعبير نهائي لهذا التغيير في النظرية، على صعيد الكنيسة الكاثوليكية جمعاء.

4- رسالة يوحنا الثالث والعشرون "سلام في الأرض" "Pacem in Terris":

إن الموقف الرسمي للكنيسة الكاثوليكية بما يخص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في سياق أعمال المجمع الفاتيكاني الثاني تميز بتصريحات البابا يوحنا الثالث والعشرين. لقد نشر خاصة في عام 1963. في بداية المجمع وثيقة مهمة تحت عنوان "السلام في الأرض" "Pacem in Terris"، نجد في هذه الوثيقة الاعتراف بكل الحقوق تقريباً التي أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

- الحق بالحياة والسلامة الجسمية والوسائل الأساسية لوجود لائق ومقبول (11).
- حق احترام الإنسان واحترام سمعته (12).
- الحق في حرية البحث عن الحقيقة وحرية التعبير وحرية نشر الأفكار (12).
- حق الالتحاق بإمكانة الثقافة، وحق اكتساب التعليم الأساسي والتنشئة المهنية (3).
- الحق بالحرية في اختيار وضع الحياة، الحق بتأسيس عائلة حيث الزوج والزوجة يتساويان في الحقوق والواجبات (15).
- حق الأهل في تأمين التعليم والتربية لأولادهم (17).
- حقوق الجميع للعمل وللمبادرة الاقتصادية (18).
- حقوق الاجتماع وتأليف الجمعيات (23)، حق حرية التحرك في الأمة وحق الهجرة (25).



- حق المشاركة بشكل فعلي في الحياة المدنية (26).

فضلا عن ذلك، يعتبر البابا يوحنا الثالث والعشرون في هذه الوثيقة بالذات، سلام في الأرض، أن تأسيس منظمة الأمم المتحدة (142) وإعلان حقوق الإنسان (143) هما كعلامات للأزمة، بمعنى علامات من الله (آيات الله).

لا يخفى علينا أن بعض النقاط من هذا الإعلان أثارت اعتراضات وكانت موضوع تحفظات مبررة مع ذلك، نعتبر هذا الإعلان كخطوة نحو تأسيس منظمة قانونية -سياسية للجماعة العالمية. هذا الإعلان يعترف علينا لكل الأشخاص وبدون استثناء بكرامتهم الإنسانية وهذا الاعتراف يثبت لكل فرد حقوقه في أن يبحث بحرية عن الحقيقة، وأن يتبع المبادئ الأخلاقية، وأن يمارس واجبات العدالة، وأن يطالب بأوضاع حياتية متلائمة مع الكرامة الإنسانية، كما يطالب بحقوق أخرى متعلقة بهذه كلها، (سلام الأرض 44).

5- المجمع الفاتيكاني الثاني:

من عام 1962 إلى عام 1965، اجتمع كل أساقفة الكاثوليك في روما مع مراقبين من مذاهب مسيحية أخرى لمشاورة عالمية، وهذا ما سمي بالمجمع الفاتيكاني الثاني، كان المقصود من ذلك في تجديد الحياة في الكنيسة أي وضعها في طور الاكتساب العصري.

وقد صدرت وثيقة تحت عنوان "فرح ورجاء" "Gaudium et Spes" أخذت على عاتقها كل حقائق العالم المعاصر لتوضحها على نور الإيمان المسيحي.

أولا تم درس موضوع كرامة الشخص البشري في علاقة مع كرامة العقل والضمير الأخلاقي والحرية، لقد أعطت الوثيقة فيما بعد الدوافع المسيحية لإثبات كرامة الزواج والعائلة واحترام الحياة منذ الحبل.

وقد درست الوثيقة فيما بعد الشروط التي يجب جمعها لتأمين استعمال إنساني حقيقي لحق الملكية وحق العمل وحق الثقافة وحق كل مواطن في مسؤولية المشاركة بأعمال الدولة والأمة وحق التضامن العالمي والسلام.

وقد أخذ بعين الاعتبار في إعلان مكمل لموضوع الحرية الدينية معبرا عن موقف معاكس لذلك الذي ساد في أوقات محاكم التفتيش والاضطهاد الديني ضد الأقليات الدينية غير الكاثوليكية، ولكن أيضا في الوثيقة الحديثة Syllabus .



الأسقف هنري تيسيه

هذا هو النص من وثيقة الكرامة الإنسانية: "يعلن المجمع الفاتيكاني أن الشخص البشري له حق الحرية الدينية... ويعلن بالإضافة إلى ذلك أن حق الحرية الدينية تجد أسسها في الكرامة نفسها للشخص البشري، مثلما عرفت كلمة الله والعقل نفسه" (الكرامة الإنسانية 2).

6- تعليم الكنيسة بعد المجمع الفاتيكاني الثاني:

إن البابوين بولس السادس ويوحنا بولس الثاني قد أوضحا هذه المواقف الجديدة في كل أعمالهما، إن ذكرى تأسيس منظمة الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي هما فرصة الإشارة من جديد باعتراف الكنيسة بالمساهمة الإنسانية لهذين الحدثين، إن كل الكنائس المحلية في العالم، وكل واحدة حسب نظمها، تأخذ نفس الموقف.

إن كتاب التعليم المسيحي الرسمي للكنيسة الكاثوليكية الذي نشر في عام 1992، يعيد إعلان المجمع الفاتيكاني الثاني، ويجعل منه المرجع للتعليم في كل الكنيسة، مثلاً في هذا القول: "كل شكل من أشكال التمييز يمس في الحقوق الأساسية للإنسان، إن كانت قائمة على الجنس أو العنصر أو لون البشرة أو الوضع الاجتماعي أو اللغة أو الدين يجب أن نتخطاها كشيء معاكس لمشروع الله (فرح ورجاء 29 والبند الثاني 1935 من كتاب التعليم الديني)". مع أن كتاب التعليم الديني لا يذكر فكرة حقوق الإنسان كمرجع أساسي بل يستند بالأحرى تعليمه على أدلة أخرى سوف نعرضها الآن.

ب- حقوق الإنسان حسب نظرة الإيمان:

1- الدوافع الخاصة للمؤمن لاحترام حقوق الإنسان:

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن هذه الحقوق بدون أن يعطي أسباب نشأتها، إن المؤمن يتناول هذا السؤال مستندا على إيمانه الذي يعطيه الدوافع التي تنير بنور الإيمان كل حق من هذه الحقوق.

إن أهم البراهين المقدمة لتأسيس هذه الحقوق حسب الوثائق المعاصرة للكنيسة الكاثوليكية هي التالية:

- إن كرامة الإنسان مبنية على أصله، خلق الإنسان على صورة الله ويحمل فيه حسب الكتاب المقدس، انعكاس نوره الإلهي.

- إن احترام كرامة الإنسان مبنية على الوصية الإلهية: «إن الحماية والمحافظة على الكرامة الإنسانية أوكلت إلينا من الخالق» (كتاب التعليم الديني 1929).



المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان

- إن احترام كرامة الإنسان مبنية أيضا على مصيره الأبدي.
"لأنه وهب نفسا روحية وخالدة، فالإنسان هو الخليفة الوحيدة على الأرض التي أرادها الله لذاتها" (فرح ورجاء 24،3).
"منذ أن كونت خصصت للسعادة الأبدية" (كتاب التعليم الديني 3.17).
- "إن الصورة السامية لكرامة الإنسان موجودة في دعوة الإنسان للاتحاد مع الله" (فرح ورجاء 19).

2- حقوق الله، والحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان:

موضوع آخر خاص بالمؤمن يتوضح بما يخص العلاقة التي يجب أن تقام بين "حقوق الله" و"حقوق الإنسان"، بالنسبة للمؤمن هذه مسألة غير بسيطة.
من الواضح أن تحفظ الكنيسة بالاعتراف بحقوق الإنسان في القرن الفائت تأتي من الخوف من إقامة منافسة بين حقوق الله التي كانت تسمى الحقوق الطبيعية ومطالبة الإنسان بحقوقه.
لقد تناول المجمع الفاتيكاني الثاني هذا الموضوع وقررّ خصوصا: "تؤكد الكنيسة أن الاعتراف بالله لا يعارض بأي شكل كرامة الإنسان لأن هذه الكرامة تجد تأسيسها بالله ذاته" (نور الأمم 21).

وأیضا: "نحن معرضون لتجربة الاعتبار بأن حقوقنا الشخصية غير ثابتة إجمالا إلا إذا كنا محررين من كل مبادئ المشيئة الإلهية" (نور الأمم 41).
وحتى تحد من هذا التنازع بين حقوق الله وحقوق الإنسان لجأت الكنيسة غالبا إلى مفهوم "الحقوق الطبيعية"، فحقوق الإنسان لم تتأسس أولا على مطالب الإنسان الذي يتمرد على خالقه بل هي تفسر الشريعة الطبيعية التي وضعها الله لخليقته وهو يعمل حتى يعرفها كل صاحب نية حسنة في عمق ذاته.

ففي جامعة أو بسلا في السويد في التاسع من جوان 1989. صرح البابا يوحنا بولس الثاني قائلا: "إن وضع الإنسان لم يعد معهودا به لهوى رجال الدولة ولا إلى الإيديولوجيين، ولكن نستند على الشريعة الطبيعية الجامعة والموضوعية (4)" (2).

وكتاب تعليم الدين المسيحي للكنيسة الكاثوليكية يصرح: "إن تعابير شريعة علم الأخلاق هي مختلفة ومنسقة فيما بينها: فالشريعة الأبدية نبع الله لكل الشرائع: الشريعة الطبيعية: الشريعة الموحى بها وأخيرا الشرائع المدنية أو شرائع الكنيسة..." (كتاب التعليم الديني، 1952).



3- الإنجيل وحقوق الإنسان:

لقد ذكرنا سابقا أن عقيدة حقوق الإنسان قد أعدت في المجتمع، خارج نطاق عمل الكنيسة، إلا أنه بطريقة غير مباشرة، لعبت تعاليم الإنجيل دورا مهما في أنسنة العلاقات بين الأفراد والجماعات وفي توعية الضمانات المستقيمة من عصر إلى عصر محدثة بذلك عددا كبيرا من المبادرات الإنسانية.

نعلم جيدا نداء يسوع الأساسي: "أحب قريبك كنفسك" ونعرف أيضا هذا المثل العظيم الذي من خلاله يصف يسوع يوم الدين.

يقول يسوع في يوم الدينونة وهو يتوجه إلى الأشخاص الصالحين: "كنت جائعا فأطعمتكموني، وعطشت فسقيتكموني، وكنت غريبا فأويتكموني، وعريانا فكسوتكموني، ومريضا فعدتكموني، وسجينا فجتتم إلي" (متى 25، 35، 36).

ونذكر أخيرا هذا المقطع من التطويبات: "طوبى للمضطهدين على البر، طوبى للساعين إلى السلام" (متى 5، 9، 10) بالطبع، لم يتمثل كل المسيحيين لهذه النداءات.

ولكن الذين استجابوا لها ضاعفوا أعمال الرحمة ليوافوا كل المحرومين على الأرض: أولاد مشردين، ومعاقين، ولاجئين، ومرضى ومسجونين، إلخ، لم تمنح المسيحية العبودية والحرب والاضطهاد، ولكن الإنجيل ألهم الكثيرين من الذين يقاومون الخلل الاجتماعي.

هؤلاء الأشخاص ذوو الإيمان الصادق والمستقيم أسهموا في إثارة الضمانات ضد كل الأشكال التي تستعبد الإنسان.

وهكذا أيضا، على أساس هذه التعاليم مثلا، بعض الضمانات المستقيمة تمرت، مثلا عند احتلال أمريكا من قبل المستعمرين الأوروبيين في القرن السادس عشر، وطورت مع سيارز (SUAREZ) (1548-1617)، فيتويا (VITORIA) ولاس كاساس (LAS CASAS) (1474-1566) المبادئ الأولى لـ "حقوق الأشخاص".

وهكذا، فما لم تفهمه الكنيسة كمؤسسة، تحمل مسؤوليته الخيرين من أعضائها، محافظين بذلك على أمانتهم لتعاليم يسوع وإنجيله.



ج - الأبعاد الجماعية لحقوق الإنسان ولتعليم الكنيسة:

نعلم أن الإعلانات الأولى لحقوق الإنسان بقيت مركزة على حقوق الفرد، لذلك كان من أولى وأهم أعمال الأمم المتحدة هو تأمين تدريجياً تطور مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تأخذ على عاتقها ليس فقط حقوق الفرد، ولكن أيضاً حقوق الجماعات الإنسانية والأمم. وقد أخذ التطور العقائدي الذي رافق هذا الجهد بعين الاعتبار مواضيع التضامن بين الأمم والمسؤولية المتبادلة، لهذا حصلت عدة تغيرات منذ خمسين عاماً بصياغة إعلانات حقوق الشعوب.

نشير بشكل خاص إلى الإعلان العالمي لحقوق الشعوب⁽³⁾، في الجزائر عام 1976. والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)⁽⁴⁾، في نفس السياق، نذكر الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نيويورك 1966) والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية (نيويورك 1966).

من الآن فصاعداً، على هذه الإنسانية المتعاضدة أن تؤمن لكل الشعوب الحق في التطور والعدالة الدولية والسلام حول هذه المواضيع، إن الدوافع الشخصية للمؤمن هي مهمة جداً. فبسبب إيمانه بالله، يؤمن ليس فقط بضرورة احترام الأفراد ولكن أيضاً بضرورة احترام الجماعات الإنسانية، لا نستطيع متابعة إعداد البراهين حول كل هذه المواضيع لن نأخذ إلا برهان واحد وهو "حق التنمية".

كان الكاردينال ديفال واحد من أول المسؤولين المسيحيين الذين عملوا لتطوير هذا الحق وذلك من خلال رسالته المذاعة على الراديو على الشبكة III في الجزائر في الأول من جانفي 1969: "علينا أن نعلن للعالم الثالث حق التنمية" وقد ارتكزت حججه على عمل لجنة عدالة وسلام في الجزائر، وقد أعاد البابا يوحنا بولس الثاني هذا الموضوع في خطاب للتنظيم الدولي للعمل في جنيف في 10 جوان 1969.

أعلن البابا لجماعة المكتب الدولي للعمل: "يجب أن يستمر عملكم التشريعي بجرأة وأن يلتزم بثبات في طرق جديدة تؤمن حق تعاضد الشعوب لتطورهم الكامل... عليكم بعد الآن السيطرة على



الأسقف هنري تيسيه

حقوق الشعوب القوية والعمل على تنمية تطور الشعوب الضعيفة وذلك بخلق أوضاع ليست فقط نظرية وإنما تطبيقية لقانون عمل حقيقي على مستوى الشعوب، في الواقع يجب على كل إنسان وكل شعب أن يتمكن بعمله أن يتطور وأن ينمو في الإنسانية وأن ينتقل من أوضاع أقل إنسانية إلى أوضاع أكثر إنسانية⁽⁵⁾.

بالتأكيد استندت هذه المواقف بالنسبة للمؤمن على مبدأ كرامة الإنسان، إذ كل إنسان خلقه الله واستندت أيضا على عقيدة ثابتة من تعليم الكنيسة وهي الغاية العالمية للخيرات فحق الملكية الخاصة هو معترف به للأفراد.

ولكن ضمن إطار العقيدة الثابتة، عقيدة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية التي تراجع في أبعاد الغاية العالمية للخيرات.

يصلح هذا أيضا للعلاقات بين الشعوب، أعلن المجمع الفاتيكاني الثاني في هذا الموضوع على ما يلي: "خصص الله الأرض وكل ما تحتويه لاستعمال كل الناس وكل الشعوب، بشكل أن خيرات الخليقة يجب أن تتوزع بعدل بين أيادي الجميع، حسب قانون العدالة غير المنفصل عن المحبة". (نور الأمم 66).

هذه المواقف المبدئية قادت إلى العمل على إصلاح جذري في العلاقات الدولية وكان البابا يوحنا بولس الثاني قد لخصها عام 1987. في وثيقته تعاضد اجتماعي جديد "Sollicitudo Rei Socialis": إصلاح النظام التجاري الدولي، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، مشكلة تبادل التقنيات، مراجعة تكوين المنظمات الدولية الموجودة ضمن إطار نظام قانوني دولي (R.S. 43).
فدافع الإيمان الذي تقوم عليه هذه النداءات كان قد أشير بوضوح في المجتمع: لأن الله الأب هو البداية والنهاية لكل الناس، فنحن جميعا مدعوون لأن نكون إخوة، ولأننا دعينا إلى دعوة إلهية واحدة، علينا أن نتعاون، بدون عنف وبدون سوء نية، على بناء عالم يحل فيه سلام حقيقي (نور الأمم 5.92).

النهاية:

في نهاية هذا المسار، أظن أننا نستطيع عرض المراحل المختلفة، التي بينها، لموقف الكنيسة الكاثوليكية بالنسبة لحقوق الإنسان مثلما بينا، ظهرت العقيدة الحديثة لحقوق الإنسان خارج



المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان

الأوساط مدعومة من قبل بعض الجماعات الكاثوليكية المحررة ولكنها كانت قد رفضت رسميا من قبل البابا بيوس التاسع في Syllabus (1864).

ولكن خلفه المباشر، البابا ليون الثالث عشر أخذ موقفا معاكسا في رسالته الشهيرة "الحقيقة الجديدة" "Rerum Novarum" في نهاية القرن التاسع عشر.

على مدى القرن العشرين، أضيفت وثائق الكنيسة الواحدة إلى الأخرى لتشكيل التعليم الاجتماعي للكنيسة التي تحتوى بالتالي على نظرية حقوق الإنسان.

أخذ البابا يوحنا الثالث والعشرون عام 1963 موقفا رسميا وواضحا لمصلحة حقوق الإنسان التي يعدها كواحدة من "علامات الأزمنة"، مما يعنى في المصطلح المسيحي، هبة من الله للناس في زمننا.

لقد أعطى المجمع الفاتيكاني الثاني بعدا عالميا لهذا الموقف، وهو منتشر في كل الكنيسة الكاثوليكية خاصة من خلال الوثائق "فرح ورجاء" "Gaudium et Spes" و "الكرامة الإنسانية" "Dignitatis Humanae".

وقد أعاد البابوان بولس السادس وخاصة يوحنا بولس الثاني وجهات النظر في العديد من الإعلانات الموجهة إلى مختلف المستمعين في القارات الخمس.

لم تكتف الكنيسة بإضافة مواقفها على حقوق الإنسان كما فعلت كل دول هذا الكوكب ولكنها بحثت لإعطائهم أساس ولإنارتهم انطلاقا من الإيمان المسيحي فكرامة الإنسان، التي ثبتها إعلان حقوق الإنسان، قد أسست بالنسبة للمؤمن على عدة قناعات إيمانية فالإنسان هو خليفة الله، وقد وهب العقل والحرية.

يقول الكتاب المقدس أيضا أن الإنسان خلق على "صورة الله"، وهذه الحقيقة ليست لتفهم بالتأكيد من وجهة نظر تشبيه الله بالإنسان.

فهذه العبارة تعني بأن العقل والحرية والمقدرة على المحبة هم في الإنسان انعكاس للكمال الإلهي الذي هو الذكاء الأسمى والحرية الأسمى وكمال المحبة.

فكرامة الإنسان التي يضمنها إعلان حقوق الإنسان قائمة للمؤمن على الاقتناع بأن لكل إنسان قيمة مطلقة من حيث أن لكل إنسان مصير خاص به.

في الواقع، بالنسبة لهذا المؤمن، كل خليفة إنسانية هي مدعوة إلى الخلود ويجب أن تؤدي حسابا عن أعمالها أمام الله ذاته.



الأسقف هنري تيسيه

ما من خليفة إنسانية قابلة للتبادل بغيرها لأن كل واحدة يجب أن تنمي في الأبدية ما عاشته في هذا العالم فحقوق الإنسان ليست فقط نتيجة اتفاق بين الناس الذين أعلنوها إنها تلتحق بشريعة طبيعية مكتوبة في عمق الضمائر، فروح الله نفسه تنير كل ضمير إنساني ليعرف عندئذ دعوته الحقيقية.

في هذا المعنى، عندما تكون حقوق الإنسان متوافقة مع الضمير الأخلاقي، تكون في علاقة مع هدى الله في العالم لا يزال الخالق، في الواقع، يحث الإنسانية لإيقاظ الضمائر الأخلاقية للمؤمن القوانين العادلة هي عبارة قانونية لعمل الله في الضمائر المستقيمة. يمكن القول أنه يمكن أن يوجد توتر بين الصيغة التي تعطيها الإنسانية لحقوق الإنسان والنداء الذي يوجهه الله إلى الضمائر المستقيمة.

وهنا يمكن للإيمان أن يجد، في بعض المناسبات، اختلافا بين الإجراءات القانونية التي قد يقرها المجتمع أو الإنسانية ولكن على المؤمنين أن يبقوا متواضعين عندما يعبرون عن نزاعاتهم عليهم أن يتذكروا بأنهم لم يكونوا دائما الأول في معرفة حقوق الإنسان وفي حمايتها وبأنهم في بعض الأحيان لم يفهموا المتطلبات الحقيقية لكرامة الإنسان. من بين التطورات اللاحقة لعقيدة حقوق الإنسان، عدة وثائق أخذت بعين الاعتبار الحقوق الجماعية مثلا حقوق الشعوب.

إن الإيمان يدعو المؤمن، الذي يعترف بوحدة العائلة الإنسانية، بأن يحمي هذا البعد من الحقوق الإنسانية.

تعاليم الكنيسة حول هذا الموضوع كانت أيضا عديدة جدا منذ خمسين عاما، خصوصا في كل سنة بمناسبة رسالات البابوات ليوم السلام في الأول من جانفي. دعت الكنيسة الكاثوليكية المؤمنين مرارا عديدة للتعاون مع بعضهم البعض في هذا العمل من أجل حقوق الإنسان.

يسرني في هذا الموضوع أن أذكر أنه في عام 1862. (أي في العصر الذي رفض فيه البابا بيوس التاسع نظرية حقوق الإنسان) فإن الأمير عبد القادر، بالعكس، استند إلى هذه النظرية بوضوح، نجد هذا الذكر في رسائله إلى البطل تشيشين شاميل Tchéchène CHAMYL .



المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان

نجد أيضا ذكرا لها في رسالة أرسلها عام 1862 إلى أسقف الجزائر، بعد المداخلة الشجاعة من الأمير لصالح مسيحي دمشق (1860)، شرح بها دوافعه: "ما فعلته للمسيحيين، فعلته بمقتضى الشريعة الإسلامية واحترام الحقوق الإنسانية".

كانت هذه الرسالة، منذ مائة وثمانية وثلاثين عاما، مبنية على دافعين هما الإيمان وحقوق الإنسان.

نأمل أن يسمح هذا العرض للموقف المسيحي بالنسبة لحقوق الإنسان بوضع هذين الدافعين، الإيمان وأئسنة حقوق الإنسان كلّ منهما حسب قيمته الخاصة

الهوامش

1- تعاليم مبارك الخامس عشر (1914-1922) وبيوس الحادي عشر (1922-1939)

وبيوس.

2- جيورجيو فيليبك، حقوق الإنسان في تعاليم الكنيسة، مطبعة الفاتيكان، 1929، ص. 252.

3- حقوق الإنسان، مجموعات ووثائق وطنية ودولية، بروكسل، لوفان الجديدة، 198، ص. 207، 211.

4- نفس المرجع، ص 227-242.

5- حق التطور، نصوص مجمعية وبابوية جمعها الدكتور جيوجيو فيليبك، مدينة الفاتيكان، 1994، ص. 118.